(2)

دعاة التوقف

و إذا انتقلنا إلى موقف ما يعرف تاريخيا بالقراء أو أهل الحديث أو التابعين وتابعي التابعين و يعرفون في اللغة المعاصرة بأتباع المذهب السني من جذور العلاقة بين الدين والدولة والمتمثلة تاريخيا في قضية الإمامة «الخلافة»، فسنجدهم لم يتشكّلوا أول الأمر في صورة فرقة أو جماعة؛ لأنهم لم يجتمعوا حول راية واحدة، ولم ينخرطوا في سلك نظام واحد، بل كانوا «مجتهدين» متفرقين، كل له نهجه، وكان يُطلق عليهم القراء أو أهل الحديث أو التابعين وتابعيهم، ولم يتدخلوا في الجدل الدائر لعقود حول قضايا العقيدة (علم الكلام) وفي مقدمتها قضية الإمامة (الخلافة) بوصفها قضية عقائدية شيعية في ذاك العصر، بل كان القراء أو التابعين أو أهل الحديث دائمي التحذير من تناول تلك القضايا، وأصبحت حالة التساؤل التي بدأها الخوارج وتفاعل معها بعض الصحابة من أمثال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بابا يتعين إغلاقه في عهد التابعين وتابعيهم؛ لأنه سيقود إلى الحديث عن خلاف الصحابة الذي بات -من منظورهم- فتنة يجب عدم الخوض فيها؛ لذا كان رأيهم بالتوقف عن تناول خلاف الصحابة حول الإمامة (الخلافة) وما نشب حولها من صراع، فنُسب لعمر بن عبدالعزيز وقيل للحسن البصري عبارة «تلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلطخ بها ألسنتنا» وكان يتمثل بها الإمام الشافعي بعد ذلك، وما زالت تتردد في خطابنا المعاصر حتى أمست جزءا أصيلا في ثقافتنا الإسلامية، و إن أراد أصحابها

بهـا في أول الأمر أنهـم لا يكفرون، ولا يتبرأون مـن أحد أطراف الصراع أو من كليهما كما فعل شـيعة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أو الخارجين عليه لكن تطورت دلالة الجملة في ثقافتنا الإسلامية إلى السكوت عن تناول تلك الأحداث التي عرفت تاريخيا بالفتنة..

ورأى أهـل الحديـث أن صراعـات الخوارج والشـيعة وجـدل المعتزلة والمرجئـة يفتح باب الاضطرابات و يُصـدّع الوحدة فتكون الفتن -وهذا مما ساهم في تعميق معاني السـلبية والعزوف عن السياسة في الثقافة الإسلامية- فلم يقتربوا من هذا الباب إلا بكتابات تنصح وتحذر المحكومين من الانقسام، وتذكر الحاكمين بواجباتهم تجاه الرعية ومن أشهرها: رسالة الحسن البصري إلى عمر بن عبد العزيز وصولا إلى رسالة القاضي أبي يوسف في مقدمة كتابه الخراج إلى الخليفة هارون الرشيد.

وكان مذهبهـم في قضايـا العقيـدة بمـا فيها الإمامـة التوقـف يُمثله قول الإمام مالك شـيخ المدرسـة المالكية حين سئل عن كيفية «الاستواء»، فقال: «الاسـتواء غير مجهـول والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسـؤال عنه بدعة.» و إجابته لمن سأل عن الصفات: «اقرأها كما جاءت بلا كيف» وحكى الرازي في مناقب الشافعي تحذيره من دراسة علم الكلام بأقوال كثيرة منهـا: «إياكم والنظر في الـكلام!» وكان يقول «رأيت أهـل الكلام يكفر بعضهـم بعضا، ورأيت أهل الحديث يخطئ بعضهـم بعضا، والتخطئة أهون من الكفر»[1]

(1) ينظر: د. محمد أبو زهرة، الشافعي حياته وعصره وآراؤه الفقهية، ص134:153، دار الفكر العربي، القاهرة.

ومن ناحيـة أخرى ركزوا اهتمامهم ووجّهـوا جهودهم إلى جمع وتنقيح سـند (طرق نقل) المرويات الكثيرة عن الرسـول ﷺ وكان مما جمعوا بعض فصـول ذات صلة بالإمامـة (الخلافة) مثل جمع البخـاري فصلا في صحيحه باسم كتاب الأحكام، وجمع مسلم فصلا في صحيحه بعنوان الإمارة، فكانت مرويـات الحديث التـي جمعها المحدثون أول عمل مكتـوب في هذا الباب. ولمَّا اتسـعت حركـة التصنيف والتدوين العربية في الدولة العباسـية متخذةً من القرآن الكريم ميدانا لدراسـاتها، اعتمد المفسّر على مرويات الحديث والآثار في شرحه لمعاني بعض آيات الاستخلاف - كما تناولت الدراسة- لكن ظلت أفكار السـنة حول الخلافة (الدولة الإسـلامية) حائرة؛ «لأنه لم يكن لها من سند إلا الاستدلال بالأحاديث، وكل فريق كان يروي من الأحاديث ما يراه متفقاً مع مذهبه، وكان هناك الميل إلى الكذب والادعاء.»[1] ولم يكن لمدرسـة أهل الحديث أن تتوافق مع فكرة أهل التوحيد والعدل (المعتزلة) في تقديم العقل والاعتماد عليه في التنظير لفكرهم حول دولة الخلافة الإسلامية، فمدرسة الحديث لا تنطلق إلا من النصوص النقلية القرآن الكريم والحديث النبوي، ولا تقدّم عليهما شيئا.

(1) د. محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية، ص101.